"اعتذاري" لمدير ديوان الغزواني: بالتأكيد قد أخطأت في فهم الشخص

لا داعي للتعمق في الموضوع لأنني سأعود إليه بهدوء وروية. أعتذر " لمدير الديوان على وصفي إياه على غير حقيقته.

كنت اعتقد أنه المسؤول الأول في هذه المغامرة الكبيرة التي خضت كرها مع كبار الشخصيات المدنية ضمن الحاشية المباشرة لرئيس الدولة. من المستحيل على الرئيس أن يترك مثل هذه القصة تتواصل لمدة 10 أشهر في حق صحفي من مؤيديه لاسيما مع مجموعة محترمة من الوزراء وآخرين في الظل ظلوا يتابعون هذا الأمر دون أن يتورطوا.

مدير الديوان لا يعرف الفرنسية، إنه ليس ميولا للتهدئة، إنه محافظ ولديه روح إقطاعية إلى حد ما، تماما كما هو حال 90٪ من مجتمع البيظان والزنوج الموريتانيين، لكنه ليس تلك الشخصية البغيضة التي ما انفكت تعمل ضدي كما كنت أعتقد. على الأقل قبل الحملة، أعتقد أنني أدافع عن نفسي ضد المهندس الرئيسي لوضعي.

إذا نظرنا إلى المسؤولين المدنيين حول الرئيس غزواني، نجد أنه من اللافت أنهم جميعًا رقيقو الحاشية حتى العسكريون منهم حيث يتمتع بعضهم بهذه الروح. لا توجد طريقة يمكن أن يتخذ الرئيس مدير الديوان شخصًا ميول للكراهية لدرجة الحمل على أكتافه المغامرة التي عشت طيلة 10 أشهر.

إنه ليس مسؤولاً عن تملص هؤلاء الوزراء العظماء الذين ماطلوني طيلة 10 أشهر وفروا جميعًا في النهاية، بملازمة صمت غير لائق لا مبرر له سوى عدم قدرتهم على إخباري بالحقيقة. لم يفهموا قط مع من يتعاملون، فتصرفوا بنوع من الخوف من المتصل. الحكم لا يعتمد على شيء سوى الشعور بالمسؤولية والتي تحليت دائمًا خلال 15 عامًا كصحفي ملتزم بدوره.

تبقى حقيقة واحدة: ما أخضعوني له هو شر لا مبرر له مورس ضدي على أساس العنف النفسي ولا زلت لا أعرف ما هي الدوافع و من يقف وراء ذلك. وإلا فكيف نسمي البحث عن صحفي مستقل عاش 15 عامًا دون أن تطأ قدمه مكتب عسكريً أو رجل أعمال أو سياسيي موريتاني وقاوم نداء العديد من الأنظمة التي ما فتئت تسعى لجعله نوعًا من المرتزقة؟ وذلك من أجل الاستفادة من توجيهاته السياسية لصالح رئيس الدولة التي عبر عنها منذ فترة طويلة، دون انتظار مقابل وجعله في دوامة لمدة 10 أشهر بناءً على ألف رسالة على الواتساب باسم الرئيس، ناهيك عن المعادات في الوزارات على مرئ من الجميع دون القلق بشأن العواقب الأسرية لمثل هذه الممارسات غير المسؤولة؟

هذا تصرف غبي بإلا إذا كانت هناك رغبة في إذلال صحفي مستقل فرنكفوني لم يخف قط كفاحه من أجل موريتانيا التعددية ورؤيته غير المعقدة للتهدئة. لذلك من المفهوم أن مصيري سياسياً يجب أن يكون لصالح دعم الشبكات المحافظة القوية التي نسميها بلطف قوى الرفض.

اليوم، ولكوني وحيدًا مع اثنين من كبار الشخصيات المقربة من الغزواني لديهم رؤية شاملة لهذه المغامرة التي ليس للوزراء ولا لمدير الديوان سوى قليل من المسؤولية فيها، يجب ببساطة أن أستخلص الدروس من هذه التجربة الثرية بالتواصل مع شخصيات بارزة لمعرفة أخيرًا من هو هذا الرئيس الذي دعمته. فمن المهم دعمه بشكل أفضل رسم ملامح أقرب إلى الواقع مما كنت تخيله بعيدًا عن المقربين.

سوف أفكر في كل هذا وأبدأ من جديد إن شاء الله برؤية واضحة لفضائنا السياسي. في هذه الأثناء يمكنني القول بأن من يعتبرون الغزواني شخصية ضعيفة لا تحكم البلاد مخطئون. وذلك ما أتمناه. على العكس من ذلك، أعتقد أن لديه روحا هائلة معقدة جدا ويحكم بواقع القوى الموجودة وحتى أبعد من ذلك.

يبدو أنه يحكم كما لو كان لا يزال رئيس هيئة الأركان العامة للجيوش في بلد مثل بلدنا. وهذا يعني أنه يكفي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتركهم يقودوا القوات التي تحت إمرتهم. ولكن، ولسوء الحظ، فإن المدنيين ليسوا جنودًا، ونسخ ولصق فلسفة القيادة هذه يؤدي لا محالة إلى ما نراه اليوم وهو الشعور بوجود رئيس ميول للهدوء ولتفويض متاعب السلطة إلى رجال لا يطالهم القانون ويمتعون بكل الامتيازات التي تصل أحيانًا إلى حد اظن بأن هنالك افلات من العقاب ...

إنه لا يحكم وحده مثل عزيز بل مع فريق بكامله. ومن ثم فهو محل تقدير من قبل العسكريين والمدنيين على مستوى عال في شؤون الدولة. كيف ستتطور الأمور؟ ستخبرنا الأيام بما كان خافيا. لكن يكفي أن نرى كيف اجبر عزيز للإذلال وقريباً إلى الهذيان دون أن يلقي به في السجن لنفهم أنه ليس ضعيفا. ولكن ربما لم نعرف أبدًا منذ عام 1978 وحتى عام 1960، الطريقة حكامة كهذه احيث يتعايش فيه المدنيون والجنود دون أن يكون القادة في الواجهة ضرورة.

إن موريتانيا في طريقها للتجذر في نمط حكم معقد ينتقم من الإرث الاستعماري أي الدولة الجمهورية بالمعنى الغربي للكلمة. الثقافة السياسية في المرات الأصلى تستعيد حقوقها. وذلك لعمري تغيير مثير للاهتمام للباحثين في العلوم السياسية والأنثروبولوجيا.

يتواصل...

وللحديث بقية إن شاء الله...

احمد ولد سويد احمد